

موثيق أخلاقيات البحث العلمي بين الالتزام الذاتي والإلزام القانوني

Charters of Ethics in Scientific Research: Between Self-Commitment and Legal Obligation"

تاريخ النشر: 2024/12/20

تاريخ القبول: 2024/12/09

تاريخ الإرسال: 2024/03/05

وحيدة بوفدح بديسي¹¹ جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة ، الجزائر ،EMAIL: w.boufdeh@univ-emir.dz

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى الكشف عن الطبيعة الإلزامية أو غير الإلزامية لموئيق أخلاقيات البحث العلمي التي تصدرها مختلف المؤسسات الأكاديمية على المستوى الوطني والدولي، وربطها بالقوانين التي لها علاقة بأخلاقيات البحث العلمي مثل تلك المرتبطة بالسرقات العلمية، أو انتهاك حقوق الملكية الفكرية. ومن ثم تحديد طبيعة مسؤولية الباحثين والمؤسسات البحثية.

وقد توصلنا إلى النتائج الآتية:

- بعض الموائيق التي قمنا بقراءتها وتحليلها لا تنص على أي عقوبات في حال عدم الامتثال للأخلاقيات المنصوص عليها في الميثاق.

- بعض تلك الموائيق لا توضح بدقة طبيعة الانتهاكات اللاأخلاقية وبالتالي لا تحدد ما يترتب عليها من عقوبات بدقة.

- انتشار الظواهر اللاأخلاقية رغم وجود الموائيق في الجامعات، مثل السرقة العلمية، ويظل الإشكال قائما حول ضرورة وأهمية تلك الموائيق ما دامت لا تمتلك الصبغة الإلزامية.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي؛ أخلاقيات البحث العلمي؛ ميثاق أخلاقيات البحث العلمي؛ الإلتزام الأخلاقي؛ الإلتزام القانوني.

المؤلف المرسل: وحيدة بوفدح بديسي، الإيميل: emir.dz-w.boufdeh@univ

Abstract:

This study explores the enforceability of ethics charters in scientific research across academic institutions globally, examining their alignment with relevant laws, particularly regarding issues like scientific misconduct and intellectual property rights violations. It reveals:

- Some charters lack specified penalties for ethical breaches.
- Clear definitions of unethical violations and corresponding penalties are often absent.
- Despite charters' existence, unethical practices persist, casting doubt on their efficacy without legal enforcement. The research underscores the need for clearer guidelines and potential legal repercussions to ensure ethical research conduct.

Keywords: scientific research, ethics, charters, ethical commitment, legal obligation.

مقدمة:

البحث العلمي هو جهد منظم ومسؤول يقوم به الباحثون، قصد كشف الغموض عن الأسئلة التي تروادهم، وحل المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وتطوير المعرفة الإنسانية، وفي إطار بلوغ تلك الغايات والمقاصد السامية لا بد أن يلتزم الباحثون طوال مراحل البحث المختلفة بمجموعة من المعايير والقيم والأخلاق التي تضبط عملهم، ولما أصبح البحث العلمي في عصرنا مهنة مستقلة فهو كغيره من المهن يحتاج إلى أخلاقيات يلتزم بها العاملون به، فإذا كانت الأخلاق المهنية ضرورية لكل فرد يعمل في مهنة فهي أشد ضرورة لمن يعملون في البحث العلمي.

إن المتتبع لتاريخ البحث العلمي في العصر الحديث سيلاحظ أن الحديث عن أخلاقيات البحث العلمي لم يطرح إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وقد ارتبط بظهور انتهاكات لا أخلاقية ومعاملات لا إنسانية من بعض العلماء والباحثين في مجال الطب وعلم الأحياء والفيزياء بشكل خاص، وهذه الحقيقة التاريخية تؤكد لنا أن الإلتزام بالأخلاق والقيم الإيجابية في البحث العلمي كان أمراً طبيعياً بديهياً،



وأن الذي دعى إلى التفكير في توثيق وإعلان أخلاقيات البحث العلمي هو وضع غير طبيعي خلقتة النازية وظروف الحرب العالمية الأولى والثانية البائسة، وبسبب ذلك تأسست أول لجنة للأخلاقيات سنة 1969 في الولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ ذلك الوقت أصبح الإعلان عن مواثيق البحث العلمي جزءا من التقاليد التي تسهر عليها الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث في مختلف دول العالم.

ورغم أن أغلب الجامعات ومراكز البحوث في العالم لديها ميثاق أخلاقيات البحث العلمي، إلا أننا لازلنا من حين لآخر وعبر وسائل الإعلام المختلفة نقرأ أو نسمع أو نشاهد فضائح لا أخلاقية، وقعت في إطار إنجاز البحوث العلمية، كالسرقة والانتحال وتزوير النتائج وابتزاز بعض المشاركين في البحوث.. وهو ما يدفعنا للتساؤل عن جدوى إصدار مواثيق أخلاقيات البحث العلمي، وإلى أي مدى هي ملزمة للعاملين في حقل البحث العلمي؟ وهل نكتفي فقط بالإلتزام الأخلاقي الذاتي للباحثين؟ أم لابد من وجود إلتزام قانوني يحمل صبغة العقوبات والجزاءات؛ لكي نضمن فعالية مواثيق أخلاقيات البحث العلمي ونحني هذا المجال المهم والحيوي من أي انتهاكات أو أخطاء نابعة عن ضعف الإلتزام الأخلاقي، أو عن موت ضمير بعض العاملين فيه.

للإجابة عن كل هذه الأسئلة ستركز هذه الورقة العلمية على عرض وتقديم قراءة مختصرة لنماذج مواثيق أخلاقيات البحث العلمي في الجامعات الجزائرية والعربية والأجنبية، مع الكشف عن الطبيعة الإلزامية أو غير الإلزامية لتلك المواثيق، وربطها بالقوانين التي لها علاقة بأخلاقيات البحث العلمي مثل تلك المرتبطة بالسرقات العلمية، أو انتهاك حقوق الملكية الفكرية.. ومن ثم تحديد طبيعة مسؤولية الباحثين والمؤسسات البحثية في مجال أخلاقيات البحث العلمي.

وقد استخدمنا المنهج الوثائقي التحليلي واستخدمنا المقارنة، حيث رجعنا إلى مواثيق أخلاقيات البحث العلمي للعديد من الجامعات والمراكز البحثية على المستوى الدولي والمستوى العربي والمستوى الوطني، واستخرجنا منها المواد والتوجيهات المناسبة لموضوع بحثنا، ومن ثم بينا مدى إلزاميتها الأخلاقية والقانونية، وقمنا بالمقارنة بين ميثاق آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية الصادر سنة 2010 مع النسختين المحدثتين منه سنة 2021 و 2023 على التوالي.

وقد اعتمدنا الخطة الآتية:

مقدمة

أولا- المفاهيم:

- 1- مفهوم أخلاقيات البحث العلمي.
- 2- مفهوم ميثاق أخلاقيات البحث العلمي.
- 3- أهمية وضرورة ميثاق أخلاقيات البحث العلمي.

ثانيا- مواثيق أخلاقيات البحث العلمي: نماذج عربية ودولية.

ثالثا- ميثاق آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية: 2010-2021 بين الإلتزام والإلتزام.

رابعا- مسؤولية الباحثين في مجال أخلاقيات البحث العلمي كما يحددها ميثاق آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية.

خاتمة وتوصيات.

أولا- تحديد المفاهيم:

أصبح البحث العلمي في عصرنا الشغل الشاغل للدول والأمم، كونه الطريق الأوحده للتقدم، وسيادة الدول، وتحقيق شروط عيش كريمة لمواطنيها، ولما غدا البحث العلمي مهنة كغيره من المهن، تتطلب تفرغا للمشتغلين فيه، تترتب عنه مرتبات وعلاوات ومكافآت، فقد أصبح الانتساب إليه يتطلب شروطا ومعايير قانونية وأخلاقية، إضافة طبعا للشروط العلمية المتعلقة بالقدرة على البحث، وتقديم ما يفيد من خلاله الفرد والمجتمع، وبما أن الجامعة هي المكان الطبيعي والمعتاد غالبا لاحتضان البحث العلمي والمشتغلين فيه، فإن أغلب الجامعات اليوم أضحت تولي اهتماما كبيرا لوضع المعايير الأخلاقية اللازمة للبحث العلمي، ويزداد ذلك الاهتمام في سياق التطور التكنولوجي والتسابق نحو غزو الفضاء، والسعي الحثيث لامتلاك براءات الاختراع، وما يترتب عن كل ذلك من فتح الأسواق، وتسويق المنتجات، وتحقيق الأرباح بملايير الدولارات.

وقد صيغت تلك المعايير الأخلاقية فيما يسمى بالميثاق الأخلاقي للبحث العلمي، وقبل أن نحدد له تعريفا، لابد أن نعرف البحث العلمي وأخلاقياته أولا.

1- مفهوم أخلاقيات البحث العلمي: قبل أن نتطرق إلى تحديد مفهوم أخلاقيات البحث العلمي، لا بأس أن نذكر بمفهوم البحث العلمي، ومفهوم الأخلاقيات، ومن ثم المفهوم المركب منهما.

- البحث العلمي: هو مجموعة من الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدما الأسلوب

العلمي، وقواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة سيطرته على بيئته، واكتشاف ظواهرها،

وتحديد العلاقات بين تلك الظواهر(غنيم، 2000)

- الأخلاقيات: مصطلح يحدد المبادئ والقيم وكذلك الواجبات والالتزامات التي ينبغي أن يلتزم بها

الإنسان، وعليه فأخلاقيات أي مهنة هي مجموعة من المعايير السلوكية التي يجب أن يلتزم بها

صاحب المهنة(صوفان، 2021)

ومما سيق يمكن تعريف أخلاقيات البحث العلمي بأنها: قسم من أقسام علم الأخلاق الذي يهدف إلى التمسك بجميع المثل والمبادئ الأخلاقية، مع تجنب الغش أو الانتحال أو التزوير للمعلومات، وكل ما يسيء للعمل العلمي البحثي. ومن الممكن تعريفها أيضا بأنها: مجموعة القواعد التي تقود الباحثين وتساعدهم في تقرير أي من الأهداف أهم، وتسوية القيم التي فيها إشكالات معينة. (قابيل، 2022)

2- مفهوم ميثاق أخلاقيات البحث العلمي: الميثاق هو عقد أو اتفاق بين طرفين، يلتزم كل طرف بموجب العقد بما يرد فيه. والميثاق الأخلاقي: هو مجموعة القيم العليا التي تسعى هيئة ما أو العاملون بها إلى الإلتزام بها أثناء ممارسة العمل، ويتم صياغتها بأسلوب "يجب" أو "سوف نلتزم" أو "يحظر" أو ما شابه ذلك، ويحدد الميثاق القواعد الواجبة في السلوك المتوقع وفي السلوك المحرم أيضا (ميثاق أخلاقيات وآداب البحث العلمي والملكية الفكرية، د.ت)

3- ميثاق الأخلاقيات أو الآداب المرتبط بالجامعة والبحث العلمي: نجد له عدة أسماء: ميثاق الأخلاقيات، ميثاق الآداب الجامعية، دليل أخلاقيات البحث العلمي... الخ، ويعرف بأنه: دستور أخلاقي من المعايير والقيم الذي تضعه الجامعة، لكي يلتزم ببنوده المنتسبون إليها من طلاب وأساتذة وموظفين وعمال. أو هو: مجموعة من التوجهات الأخلاقية والمعايير المتفق عليها، بين أعضاء الهيئة التدريسية وموظفو الجامعة وطلابها.

4- أهمية وضرة وجود ميثاق أخلاقيات البحث العلمي: إن العلاقة بين الأخلاق والبحث العلمي علاقة قديمة وثيقة، فكما أن الإنسان بطبعه يبحث عن الحقيقة، فهو بفطرته كائن أخلاقي، ولكن مع تسارع الكشوفات العلمية وانشغال الإنسان بالبحث العلمي وتطوير نفسه في هذا المجال دون أن يهتم بتطوير أخلاقه، ومع كثرة الانتهاكات التي عرفتها البحوث باسم العلم، خاصة تلك التي ظهرت أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية من طرف أطباء نازيين، أدى كل ذلك إلى طرح موضوع "أخلاقيات البحث العلمي" بشكل رسمي، وكان ذلك بتأسيس أول لجنة للأخلاقيات سنة 1969 في الولايات المتحدة الأمريكية. (النيال، وعبد الحميد، 2010)

ويجمع العلماء والباحثون على أهمية وضرة تحلي جميع المنتسبين للبحث العلمي بالأخلاق والقيم المثلى في كل مراحل البحث، ومع جميع أطرافه، سواء كانوا بشرا أم حيوانات أو حتى نباتات، ومع هذا الإجماع يقف المرء على بعض التجاوزات والأخطاء، التي تحتاج إلى تصحيح وتقويم، ومنه جاءت فكرة وضع ميثاق لأخلاقيات البحث العلمي يلتزم به منتسبوه.

فالميثاق يساعد الأطراف المعنية بالبحث العلمي على رسم الحدود المسموح بها أخلاقيا في ممارسة مهام البحث العلمي المختلفة، مما يساعد على تقليل حجم الفساد والغش الأخلاقي والمهني، وقد أدت ظروف التطور التكنولوجي وإتاحة الحصول على كم هائل من المعلومات من مصادر مختلفة، إلى صعوبة مراقبة النزاهة العلمية والتأكد منها، مما أدى إلى انتشار السرقات العلمية والانتحال والغش في مجال البحث العلمي على عدة مستويات، والحقيقة أن الظاهرة ليست حكرا على بلدان العالم الثالث أو البلاد المتخلفة، بل رصدت الظاهرة أيضا في جامعات كبرى وفي بلدان متقدمة.

ثانيا- مواثيق أخلاقيات البحث العلمي: نماذج عربية ودولية.

كانت الأخلاقيات في مجال البحث العلمي حتى وقت قريب، تعتمد بشكل رئيسي على سلوك ومكانة الباحثين، مع التركيز على مفهوم "ثق بنا" والالتزامهم بحماية مصالح المشاركين بأقصى قدر من الاحترافية. ومع مرور الوقت، أصبح هذا النهج غير كاف، حيث بدأت المؤسسات بتبني أساليب مراقبة أكثر صرامة. (ثنيو، الطابير، 2019)

وهو ما جعل لكل مؤسسة بحثية سواء كانت جامعة أو مركزا للأبحاث أو منظمة بحثية، ميثاقا لأخلاقيات البحث العلمي تُلزم به المنتسبين إليها، وقد ارتأينا أن نقدم بعض الأمثلة عن تلك المواثيق من جامعات ومراكز بحث مختلفة عبر العالم، ففي المنطقة العربية نجد ما يسمى بالشرعة* العربية لأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا، الذي صدر تحت الرعاية المباشرة للأمم المتحدة ممثلة في منظمة اليونيسكو، وهي عبارة عن ميثاق لأخلاقيات البحث العلمي، ساهمت في إنجازه عدة جامعات عربية، وصادق عليه قادة الدول العربية كوثيقة استرشادية. (مجلس الجامعة العربية، القرار 772 د.ع- 30 2019) (نلاحظ هنا أنها استرشادية، بمعنى غير إلزامية وهذا لب موضوعنا)، أما الجامعات العربية المساهمة في إصدار هذه الشرعة فهي:

- الجمعية العلمية الملكية، الأردن.
- معهد باستور، تونس.
- المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الجزائر.
- جامعة الخرطوم، السودان.
- الجامعة التكنولوجية، العراق.

• أكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا، فلسطين.

• المجلس الوطني للبحوث العلمية، لبنان.

• أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، مصر.

• جامعة مولاي إسماعيل، المغرب.

• جامعة الأمير محمد بن فهد، المملكة العربية السعودية.

وقد جاءت هذا الشريعة في إطار بيان كيفية حماية وتوجيه العلوم والتكنولوجيا بحيث تؤدي دورها المنتظر في التنمية، وهو ما ترتب عنه مسؤوليات أخلاقية عديدة على الأطراف ذات العلاقة، بما فيها المؤسسات (كالجامعات والمراكز البحثية)، والأفراد (المشتغلين بالعلم والتكنولوجيا من باحثين وعلميين)، والحكومات (كجهات داعمة وحامية)، والقطاعات الإنتاجية، (بما في ذلك مؤسسات الإنتاج في القطاع العام والخاص)، والمجتمع ككل (مستهلكي ومستخدمي نواتج العلوم والتكنولوجيا).

ومنه جاء تقسيم هذه الشريعة إلى أربعة أقسام:

- المبادئ الأخلاقية العامة التي تستند إليها هذه الشريعة.

- أخلاقيات إنتاج العلوم والتكنولوجيا.

- أخلاقيات نقل وتوطين العلوم والتكنولوجيا.

- أخلاقيات تسخير واستخدام العلوم والتكنولوجيا.

بالاطلاع على ما جاء في الشريعة العربية لأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا نلاحظ، أنها لا تحتوي على عقوبات أو بنود ملزمة قانونيا، وقد نصت صراحة على أنها تتطلع إلى الإلزام القانوني في كل بلد عربي على حدة، لأن الإلزام الأخلاقي الذاتي وحده لا يكفي: "وأخيرا فإن واضعي هذه الشريعة لا يهدفون إلى الوصول بها فقط لضمان الالتزام الذاتي للمعنيين بها في المجتمعات العربية - كحال معظم المواثيق والمدونات الأخلاقية-، بل إلى القبول والدعم المجتمعي والسياسي لها، وهو ما يعني دعم صنّاع القرار لسياسة تبنيها، وانطباقها في الهيئات المعنية في الأقطار العربية المختلفة، ولتكون أساسا قيميا وفلسفيا تنطلق منه لتتحول إلى شريعة ملزمة قانونيا، بأي صيغة تراها الحكومات العربية ملائمة (كاستصدار تشريع خاص بها، أو الإشارة إلى تبنيها وضرورة الالتزام بها ضمن تشريع آخر). عندئذ يمكن القول أن الجهد الذي بذل في صياغة هذه الشريعة قد أتى ثماره، وأن تبني جميع الجهات ذات العلاقة لها، قد أسهم في ضمان سير العلوم والتكنولوجيا سيرها القويم نحو

تحقيق النهضة الحقيقية، المتمثلة في التنمية المستدامة" (شرعة أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا في المنطقة العربية، 2019)

فهذا النص الوارد في الشريعة المذكورة أنفا يؤكد على أمرين:

1- افتقاد مواثيق أخلاقيات البحث العلمي بشكل عام إلى الإلتزام القانوني، واعتمادها فقط على الإلتزام الذاتي للمنتسبين إلى البحث العلمي.

2- ضرورة دعم الإلتزام الأخلاقي الذاتي بإصدار قوانين ملزمة ترعى مواثيق أخلاقيات البحث العلمي وتسهر على تطبيقها.

أما إذا أخذنا أمثلة عن مواثيق أخلاقيات البحث العلمي التي تصدرها الجامعات العربية فإننا نجد نسخة متقاربة وتكاد تكون متطابقة لمواثيق أخلاقيات البحث العلمي، وفي ما يلي مثالا عن كل من الجامعات المصرية والسورية والسعودية والليبية.

ينص ميثاق أخلاقيات البحث العلمي الذي أصدره معهد الجيزة للهندسة في مصر على المبادئ الأخلاقية المصاحبة للبحث العلمي، ويحدد المفاهيم الأساسية الواردة والمقصود منها في الميثاق، مثل سرية المعلومات، حقوق الحيوان.. ويفصل في أخلاقيات المهنة في البحث والتأليف والإشراف على الرسائل العلمية، ثم يحدد المقصود بانتهاك الأمانة العلمية، ويقدم أمثلة عنها، ثم يأتي الفصل المتعلق بالعقوبات، وما لاحظناه هو أن العقوبات غير واضحة وغير دقيقة، حيث جاء في الميثاق: " إذا تم التحقق من حصول سوء سلوك علمي، فهناك العديد من العقوبات التي تتراوح بين التأنيب في أخفها والطرد في أشدها". (صادق، دت)

فالفقرة السابقة لا توضّح ولا تحدّد بالضبط ما يمكن أن يُعدَّ سوء سلوك علمي، وبالتالي ماهية السلوك الذي يستحق أخفَّ العقوبات والسلوك الذي يستحق أشدها. أما فيما يخص إلزامية قواعد الميثاق، ومن هي الجهات التي تتحمل مسؤولية تطبيقه أو إيقاع العقوبات على متبكيه، فإن الميثاق يجعل المسؤولية حصرا في إدارة المعهد، وتطبيق القواعد يتم فقط في حدود المجتمع الأكاديمي، بالمقابل يعوّل الميثاق على الضمير الأخلاقي للباحثين، وبالتالي على الإلتزام الأخلاقي الذاتي، وليس على الإلتزام القانوني " إنَّ مسؤولية فرض أية عقوبات تبقى ضمن اختصاص المجلس الأكاديمي ومجلس إدارة المعهد، وبالتالي فلن يكون هنالك مجال للجوء إلى جهات أعلى رسمية، وستبقى المخالفات ومدى تطبيق القواعد عليها في حدود المجتمع الأكاديمي. ويبقى تنمية ضمير علمي ناضج وإحساس جوهري بالمسؤولية عند الباحث هي جوهر الموضوع لما لها من أهمية قصوى، حيث ستمكن تنمية

وتطوير هذه القيم وتعزيزها العلم من محاربة سوء السلوك والنشاطات الاحتيالية ومنعها بدلا من أن يكون الخوف من الوقوع في الشراك أو العقوبات هو الرادع في هذا المجال" (صادق، دت).

وإذا كان ميثاق أخلاقيات البحث العلمي لمعهد الجيزة قد أشار إلى العقوبات التي تطال من يأتي بسوء سلوك علي، فإن الميثاق الذي أصدرته جامعة دمياط على شكل دليل لأخلاقيات البحث العلمي لم ينص على أي عقوبات، ولم يشر إلى أي انتهاكات، أو سوء سلوك علي قد يرتكبه أحد المنتسبين إلى الجامعة، فجاء الميثاق عبارة عن مجموعة من المفاهيم والقواعد الأخلاقية التي يفترض أن منتسبي الجامعة يلتزمون بها طواعية. (جامعة دمياط، 2021)

وبالاطلاع على دليل أخلاقيات البحث العلمي لجامعة إدلب نجده لا يختلف كثيرا عن سابقه (دليل جامعة دمياط، وميثاق معهد الجيزة) بل إن دليل جامعة إدلب يتخذ من دليل جامعة دمياط مصدرا له، حيث يدرجه ضمن قائمة المراجع في آخر الدليل. ويركز الدليل على توضيح بعض المفاهيم ووضع بعض القواعد والقيم التي يجب على الباحثين الإلتزام بها، فإذا بحثنا عن فصل متعلق بالعقوبات لم نجده، كل ما هناك أن الدليل يشير إلى الجهة المخولة بالنظر في المخالفات والبث في العقوبات، حيث جاء في الصفحة 16 من الدليل: "تحال مخالفات هذا الدليل في حال الإخلال بتنفيذه إلى لجنة أخلاقيات البحث العلمي المسؤولة عن متابعة البحوث العلمية. و اقترح العقوبة المناسبة للحالات المخالفة لأخلاقيات البحث العلمي، أو إحالة المخالف إلى نظام التأديب وفق قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية." (جامعة إدلب، 2021)، وكما نلاحظ فإن هذه الفقرة لا توضح طبيعة المخالفات ولا شكل العقوبات.

في إطار هذا البحث بحثنا عن ميثاق أو دليل أخلاقيات البحث العلمي في الجامعات السعودية فلم نعث على شيء، بينما عثرنا في جامعة الملك خالد على وثيقة يطلق عليها اسم الإطار الأخلاقي، وبالاطلاع عليها وجدنا أنها تعبر عن ما يسعى في الجامعات العربية دليل أو ميثاق أخلاقيات البحث العلمي، وقد بين هذا الإطار الغرض منه، وأهميته، ونطاق تطبيقه، وآلية إعدادة، ثم فصل في المسؤوليات المختلفة لمنتسبي الجامعة أساتذة وطلابا وموظفين، وفي الأخير أشار إلى مخالفة الإطار وما يترتب عنه، حيث جاء فيه: "بما أنه قد اتفق على أن هذا الإطار هو عقد اجتماعي بين كافة منسوبي الجامعة، ويسهم في رفعة الجامعة، وتحقيق رؤيتها ورسالتها بما يحقق أهداف الوطن؛ فإن الخروج عنه يُعد عائقا لمسيرة التقدم، ويؤثر على سمعة الجامعة والعاملين بها؛ لذا فمن الضروري وجود إجراءات ضابطة لمنع تكرار ذلك، وفقا لحجم المخالفة، وطبقا لما سيرد في نهاية الاطار تحت عنوان توصيات مخالفة بنود الاطار" (جامعة الملك خالد، 2022)

وفي الفقرة الموالية من الإطار تأتي التوصيات المتعلقة بمخالفة بنود الإطار والتي تشتمل على مجموعة من العقوبات التي جاءت مرتبة على النحو الآتي: (المرجع نفسه)

- التدرج في التنبيه بعدم تكرار المخالفة من تنبيه شفوي الى تنبيه مكتوب.
- تطبيق بنود الانظمة واللوائح الموحدة للجامعات فيما يتعلق بهذه الجوانب.
- تحمل تكاليف إتلاف الممتلكات وإصلاحها.
- حرمان المخالف من المشاركة في العمل الذي ارتكب فيه تلك المخالفة.
- سحب تكليفه بأحد المهام الاشرافية أو القيادية.
- حرمانه من بعض أو كل الامتيازات المادية أو المعنوية لفترة محددة.
- حرمانه من الاشتراك في بعض أو كل الانشطة (للطلاب)

ونلاحظ من خلال ما جاء في الإطار الأخلاقي المذكور أنه لا يوضح القواعد الأخلاقية الواجب الإلتزام بها بدقة، كما لا يحدد الانتهاكات التي من شأنها أن تغلّ تلك القواعد، وبالتالي جاءت العقوبات لتؤكد على المحافظة على النظام العام للجامعة وليس على القيم التي تؤطر البحث العلمي.

أما ميثاق أخلاقيات البحث العلمي لجامعة سبها الليبية فإنه بعد بيان القواعد الأخلاقية التي يجب التقيد بها في كل ما يتعلق بالبحث العلمي، في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، ودور المشرف وعلاقته بالطلاب، وأخلاقيات النشر العلمي، وأخلاقيات التحكيم العلمي والأمانة العلمية، وأخلاقيات البحوث على البشر، والبحوث العلمية على الحيوانات والنباتات والبيئة، وأخلاقيات البحوث العلمية المشتركة، والبحوث العلمية المزدوجة الاستخدام، فإنه يخصص فصلا للعقوبات، حيث ورد فيه: (جامعة سبها، 2019)

- 1- في حال التبليغ عن أي سوء سلوك علمي مخالف لما ورد في هذا الميثاق، على الجامعة تشكيل مجلس للتحقيق في الواقعة، مكون من أعضاء هيئة التدريس المشهود لهم بالمصداقية والنزاهة، في وجود مستشار قانوني.
- 2- يمكن تنفيذ العديد من العقوبات التي تتراوح بين التأييب في أخفها، والطردها في أشدها.
- 3- تنفيذ العقوبات يبقى ضمن اختصاص مجلس الجامعة.
- 4- تنفيذ أحكام وإجراءات التأديب بشأن المخالفين من طلبة الدراسات العليا، تجري كما نصت عليه أحكام لائحة الدراسات العليا.

نلاحظ في هذا الميثاق وعلى عكس الموثائق السابقة أنه يحدد أخف العقوبات وأشدّها، لكنه لا يربط بدقة بين طبيعة الانتهاكات -وهي كثيرة بالنظر إلى القواعد الأخلاقية الواجب الالتزام بها- وبين طبيعة العقوبات الملائمة لها، مما قد يجعل المجال مفتوحاً أمام الشفاعات والوساطات، وغض الطرف عن الانتهاكات التي يقع فيها طرف ما دون الأطراف الأخرى.

من جهة أخرى نجد بعض المجالات العلمية تحدد دليلاً لأخلاقيات البحث العلمي، منها على سبيل المثال المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، التي لا ينص دليلاً على أي عقوبات أو إلزامات قانونية للباحثين، واكتفى الدليل ببيان مسؤوليات الباحثين والمبادئ الأخلاقية الأساسية التي يجب عليهم الالتزام بها بشكل أخلاقي طوعي. (<https://blog.ajsrp.com>)

بعدها أخذنا فكرة عن بعض موثائق أخلاقيات البحث العلمي في بعض الجامعات العربية، نقدم ثلاثة نماذج عن موثائق أخلاقيات البحث العلمي الأجنبية، وبحكم تخصصنا في الدراسات الإعلامية، فقد رأينا من المناسب أن نعرض ما جاء في ميثاق أخلاقيات البحث العلمي للرابطة العالمية لبحوث الرأي العام WAPOR. (<https://wapor.org>)

كان آخر تحديث لميثاق الرابطة العالمية لبحوث الرأي العام للأخلاقيات والممارسات المهنية (المشار إليها فيما يلي بالميثاق) في عام 2011. وقد شهد عالم الأبحاث، ولا سيما أبحاث الرأي العام، تغييرات هائلة في تكنولوجيا جمع البيانات، والمشاركة العامة في البحوث، وتنامي المخاوف بشأن خصوصية البيانات الشخصية، وبيئة تنفيذ استطلاعات الرأي السياسية في العديد من البلدان، وظهور أدوات جديدة مثل قوائم العينات على الإنترنت، واستخدام نتائج الاستطلاع من قبل مجموعة متنوعة من وسائل الإعلام وغيرها من التغييرات. قامت الرابطة بتحديث الميثاق لمواكبة هذه التغييرات، وتوفير المعايير لأعضائها.

وذلك بمراجعة ميثاق أخلاقيات الرابطة الأمريكية لأبحاث الرأي العام 2021، الذي تم تحديثه مؤخراً والميثاق الدولي للجمعية الأوروبية لأبحاث الرأي والتسويق لعام 2016، ولهذا يعتقد القائمون على الرابطة أن ميثاقها لعام 2021 متوافق مع المعايير المهنية للمنظمات الشقيقة، مع مراعاة اهتمامات أعضاء WAPOR، الذين يجري العديد منهم أبحاثاً ذات طبيعة علمية أكاديمية. (ميثاق أخلاقيات البحث العلمي، 2021).

يتكون الميثاق من تمهيد ومقدمة وتعريفات ثم يحدد المعايير الأخلاقية للعلاقة بين الباحثين والرعاة/ العملاء، ثم يحدد المعايير الأخلاقية في العلاقة بين الباحثين والمبحوثين، وأخيراً المعايير

الأخلاقية للمقابلات التي يستخدمها باحثو الرابطة. أما فيما يخص انتهاك تلك المعايير فلا تنص الرابطة في ميثاقها على أي عقوبات في حالة عدم التزام باحثو المنظمة بالميثاق.

أما منظمة أوكسفام** فتحدد -بالاعتماد على مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة المتحدة- ستة مبادئ أساسية لأخلاقيات البحث العلمي:

- ينبغي أن تحقق البحوث أقصى قدر ممكن من الفائدة للأفراد والمجتمع، وأن تقلل المخاطر والضرر إلى أدنى حد.
- يجب احترام حقوق الأفراد والجماعات وكرامتهم.
- لا بد من أن تكون المشاركة طوعية، حيثما أمكن، وأن تكون على القدر الملائم من العلم والاطلاع.
- ينبغي إجراء البحوث بنزاهة وشفافية.
- يجب تحديد خطوط المسؤولية والمساءلة بوضوح.
- ولا بد من الحفاظ على استقلالية البحوث، وحيث يستحيل تجنب تضارب المصالح، ينبغي إبراز هذا التضارب.

وتقدم مؤسسة راند الأمريكية وهي منظمة بحثية غير ربحية¹ ميثاق أخلاقيات البحث العلمي في كتاب من 190 صفحة، مكون من عدة فصول، تمت فيها مراجعة مختلف الأخلاقيات المرتبطة بالبحث العلمي، في عدة دول ومؤسسات بحثية.² وقد خصصت الفصل الرابع للحديث عن مراقبة تنفيذ أخلاقيات البحث العلمي، وهي المراقبة التي تسمح بمعاقبة الأطراف التي لا تلتزم بأخلاقيات البحث العلمي، وبالاطلاع المفصل على الدليل الذي تقدمه مؤسسة راند لاحتضان أنها تقدم لمحة عن القوانين والعقوبات التي تفرضها مختلف الدول على السلوكات والأفعال التي تعد انتهاكا لأخلاقيات البحث العلمي، ففي الولايات المتحدة مثلاً يمكن أن يؤدي التحقيق والادعاء في القضايا المرتبطة بانتهاك أخلاقيات البحث العلمي إلى السجن، أو الاختبار، أو الغرامات أو غيرها من العقوبات، ولا تكتف راند بذلك، بل تقدم رؤية القانون الدولي لهذا الموضوع، وأن ثمة اختلاف بين الاتفاقيات الدولية بخصوص مسؤولية تنفيذ الاتفاقيات.(Weinbau، 2019)

وأهم ما يميز دليل مؤسسة راند هو السؤال الآتي: كيف يمكن استيعاب الإلتزام بالأخلاق؟ ويجب الدليل على هذا السؤال بأن تفعيل المراقبة الذاتية وزيادة الوعي وتعزيز التدريب في مجتمعات البحث هو الحل، وهذا ما ركزت عليه الحكومة الأمريكية، حيث توجد أضخم وأهم الأبحاث ومختبرات البحث في

العالم.³



ثالثا- ميثاق آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية 2010-2021 بين الالتزام والالتزام:

بعدما اطلعنا على بعض النماذج العربية والدولية لمواثيق أخلاقيات البحث العلمي نأتي إلى ميثاق أخلاقيات البحث العلمي في الجزائر، وهو ما أطلقت عليه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اسم: ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2023)، وقد أتاحته الوزارة للتوقيع من قبل الأسرة الجامعية أستاذة وطلابا على موقعها الإلكتروني الرسمي، ويبدو أن التوقيع جاء بصيغة غير إلزامية للأطراف المعنية بالميثاق، وإنما بصيغة أخلاقية ذاتية ترجع إلى رغبة والتزام الأطراف المعنية.

صدر ميثاق آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية في الجامعات الجزائرية بعد سنوات من التفكير العميق. وتعود الاعتبارات الأخلاقية داخل المجال الأكاديمي الجزائري إلى الفترة التي عاشتها البلاد في التسعينات من القرن الماضي، التي امتازت بالاضطرابات السياسية والاجتماعية والثقافية. في هذا السياق، فشل مقترح مشروع مرسوم في عام 1993 لإنشاء مجلس لآداب وأخلاقيات مهنة التعليم الجامعي، الذي كان من المقرر أن يرأسه وزير التعليم العالي، وذلك على خلاف مدونة الأخلاقيات الطبية التي صدرت في عام 1992.

تم التأكيد بقوة على الحاجة إلى وضع ونشر ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية في تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية سنة 2001، وفي عام 2004 -وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 180-04 المؤرخ في 23 جوان 2004- تم إنشاء المجلس الوطني لآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية، وفي أفريل من سنة 2010 وضع المجلس الوطني المذكور ميثاقا لآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية. وقد حدد الميثاق مفهوم كلا من الأخلاقيات والآداب على النحو الآتي:

الأخلاقيات هي "... التفكير الذي يحدد عمل الإنسان فيما يتعلق بالقيم والمعايير الأخلاقية ويهتم بالشخص وروحه وبعلاقته بالشخص الآخر وبالمجتمع".

الآداب "... ذات هدف عملي، فهي تعترزم، من أجل ممارسة مهنية معينة، إرساء دعامة مشتركة من القواعد والتوصيات والإجراءات" بحيث تهدف إلى تنظيم أنشطة المهنة وبالتالي تشكل مدونة لقواعد حسن السلوك التي تحدد الهوية المهنية.

ويهدف الميثاق المذكور -حسب ما جاء في ديباجته- إلى:

- تمكين الأسرة الجامعية من تحمل مسؤولياتها في وظائفها ومهامها وأدوارها.

- العمل الجماعي لبناء الثقة بين الأساتذة / الطلبة / الهيئات الإدارية وخاصة بين المؤسسة الجامعية ومحيطها.

صدر ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية لأول مرة عام 2010، ثم جاء الإصدار الثاني من الميثاق سنة 2021، ثم ظهر الإصدار الثالث عام 2023، وسنقدم لمحة عن كل نسخة من المواثيق الثلاث، لنقف على الإضافات التي جاء بها الميثاق في تحديث 2021 وفي التحديث الأخير لعام 2023.

جاء ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية لعام 2010 في محورين أساسيين: خصص المحور الأول للمبادئ الأساسية، التي تضمن النزاهة والإخلاص، الحرية الأكاديمية، المسؤولية والكفاءة، الاحترام المتبادل، وجوب التقيد بالحقيقة العلمية والموضوعية والفكر النقدي، الإنصاف، احترام الحرم الجامعي، أما المحور الثاني فقد خصص للحقوق والالتزامات، وقسمها إلى ثلاثة أقسام يتعلق كل قسم منها بأحد الفاعلين في الأسرة الجامعية، بدءا بالأساتذة ثم الطلبة ثم الموظفون والأعوان الإداريون. (ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية، 2010)

ما يمكن ملاحظته بوضوح على هذه النسخة من الميثاق أنها لا تحتوي على محور للعقوبات ولا تشير إلى الانتهاكات التي قد تمس بالقواعد الأخلاقية الواردة في الميثاق، حيث اكتفى الميثاق بالإشارة إلى الالتزام الأخلاقي الذاتي للأطراف المعنية بالميثاق: " يلتزم أعضاء الأسرة الجامعية حرصا منهم على ترقية الأخلاقيات والآداب الجامعية باحترام هذا الميثاق نصا وروحا. (المصدر نفسه، 2010)

وربما كان هذا هو السبب الأساسي من وراء إصدار النسخة الثانية من الميثاق، نعتي بذلك نسخة عام 2021، حيث أنه ومن القراءة الأولية لهذه النسخة نلاحظ أنها جاءت أكثر تفصيلا، حيث خصصت الفصل الأول للأسس الأخلاقية، وخصصت الفصل الثاني لقواعد الآداب، وضمت فصلا إضافيا للأخطاء والعقوبات.

وقد أكد الميثاق على ارتباط العقوبات بعدم الامتثال إلى قواعد الآداب، أكثر من ارتباطها بانتهاك المبادئ الأخلاقية، حيث جاء في الصفحة 11: "تنبع العقوبات المنصوص عليها في هذا الميثاق من عدم الامتثال لقواعد الآداب أكثر من انتهاك المبادئ الأخلاقية ذاتها، يمكن تصنيف ثلاثة أنواع من العقوبات: بيداغوجية، وإدارية، وجنائية." (ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية، 2021)

ويمكننا أن نستنتج من الفقرة السابقة أن الميثاق يولي أهمية كبيرة للالتزام بقواعد الآداب والتي جاءت مفصلة على شكل التزامات، مقابل الحقوق التي يتمتع بها كل مكون من مكونات الأسرة الجامعية،

فالإخلال بالالتزامات هو أشد خطرا من انتهاك المبادئ الأخلاقية —حسب ما جاء في الميثاق المذكور- لنأخذ مثلا عن المبادئ الأخلاقية الواردة في الميثاق، وليكن مبدأ النزاهة، إن انتهاك هذا المبدأ يترتب عنه الوقوع في السرقة العلمية والغش والانتحال وتزوير النتائج.. فكيف لا يكون انتهاك هذا المبدأ الأخلاقي محل عقوبة؟ يبدو أن وجود قوانين مستقلة كقانون السرقة العلمية قد جعل الميثاق في غنى عن تحديد عقوبات تخص انتهاك القواعد الأخلاقية، لأن هذه الأخيرة تؤثر غالبا من خلال قوانين خاصة.⁴ وبالاطلاع على الفصل المتعلق بالأخطاء والعقوبات نجد أن الميثاق شدد على الأخطاء المهنية، ولم يشر إلى الانتهاكات المتعلقة بأخلاقيات البحث العلمي، كالسرقة والانتحال وانتهاك حقوق الملكية. (المصدر السابق، 2021، ص 11-13)

أما الإصدار الثالث من ميثاق آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية الذي صدر في أوت 2023، فقد أضاف نقطة مهمة تتماشى مع التغييرات التي تعرفها ساحة البحث العلمي، التي تتعلق بصفة خاصة بالرقمنة، واستخدام تكنولوجيا الاتصال في البحث العلمي، بالإضافة إلى استخدام تطبيقات وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وهو ما جعل القائمين على وضع الميثاق يولون عناية خاصة للأخلاقيات الرقمية، التي جاءت ضمن الفصل الأول المخصص للأسس الأخلاقية. حيث جاء فيه:

"إن التطور المتسارع الذي يشهده تنفيذ برامج الرقمنة في جميع مناحي الحياة، يملئ على الأسرة الجامعية مواكبة الشروط المؤسسية للأخلاقيات الرقمية، داخل القطاع، ولذلك فإنه يتعين على جميع المؤسسات التابعة للقطاع توفير الشروط المادية والمعنوية لضمان السياسات التالية: (ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية، 2023).

- إدارة الوصول إلى البيانات بطريقة تضمن منع التجاوزات مع الحفاظ على جودة الخدمة في حدود الموارد المخصصة.

- تأمين البيانات من خلال حماية الأنظمة الرقمية والبنى التحتية والمستخدمين من الانتهاك والوصول غير المصرح به، وغيرها من تهديدات الأمن السيبراني.

- ضمان احترام الخصوصية من خلال تعهد المؤسسة الجامعية بحماية سرية سلامة البيانات الشخصية المتاحة، من خلال استخدام وسائل الأمن المادية والمنطقية، بحيث لا يتاح لأي طرف ثالث الوصول إلى البيانات الشخصية، أو استخدامها لأي غرض كان، إلا بعد موافقة المستخدم المعني.

- حماية حقوق الملكية المادية أو المعنوية للمؤلف والمبتكر في استخدام منتجه.
 - محاربة التحيز والتمييز الذي يمكن أن يحدث في التقنيات الرقمية، مثل الخوارزميات المتحيزة أو مجموعة البيانات المتحيزة.
 - توفير وحماية التوقيع الإلكتروني.
 - المساهمة الفعالة في وضع أطر وآليات للحوكمة الأخلاقية للذكاء الاصطناعي.
- نلاحظ هنا أن الميثاق لم يشر إلى الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي، وقد ارتبطت الإشارة الوحيدة للذكاء الاصطناعي بالحوكمة الأخلاقية للحياة الجامعية والبحثية بشكل عام، دون تحديد أو تخصيص، وهو ما يتطلب مزيداً من التحديد والتخصيص والتوضيح المتعلق بالبحث العلمي، وأخلاقياته المرتبطة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي. كما أن الميثاق لم يدرج في فصل العقوبات أي عقوبات خاصة تتماشى مع انتهاك الأخلاقيات الرقمية، ربما لأن هذا المجال لم يضبط بعد بالمواثيق الأخلاقية الضرورية حتى على المستوى الدولي.

رابعاً- مسؤولية الباحثين في مجال أخلاقيات البحث العلمي كما يحددها ميثاق آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية:

حدد ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية الجزائري مسؤولية المنتسبين إلى الجامعة كل فئة على حدة، فالأستاذ الجامعي له حقوق وعليه التزامات، والطالب الجامعي له حقوق وعليه التزامات، والموظفون والأعوان الإداريون لهم حقوق وعليهم التزامات. وما يعنينا هنا هو مسؤولية الباحثين ممثلين في الأساتذة والطلبة، حيث ينص ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية في نسخته الثلاث (2010-2021-2023) على مجموعة كبيرة من الالتزامات، سنختار منها فقط ما يتعلق بالبحث العلمي بشكل مباشر.

فبالنسبة لميثاق 2010 ينص على أن يلتزم الأستاذ باحترام مبادئ أخلاقيات وآداب المهنة الجامعية الواردة في الميثاق، وعليه أن يتصرف أثناء تأدية مهامه بكفاءة ونزاهة وفعالية وأمانة واستقلالية وحسن نية خدمة للمصلحة العليا للمؤسسة الجامعية، كما يجب عليه تأسيس بحوثه على رغبة صادقة في المعرفة، مع الاحترام التام لمبدأ الحجة والموضوعية في الاستدلال، بالإضافة إلى احترام أعمال البحث الخاصة بزملائه الباحثين وبالطلبة، وعليه فإن السرقات العلمية تُعد من الأخطاء الجسيمة غير المبررة التي يمكن أن تؤدي إلى الطرد. (ميثاق الأخلاقيات والآداب الجامعية، 2010)

نلاحظ من خلال الإلتزامات الواردة في ميثاق 2010 أنها ركزت على الجانب البيداغوجي أكثر من جانب البحث العلمي. أما فيما يخص مسؤوليات الطلبة المتعلقة بالبحث العلمي فنجد نقطة واحدة من ضمن المسؤوليات العديدة وهي تلك التي تنص على أن لا يلجأ الطالب أبداً إلى الغش أو سرقة أعمال غيره.

أما ميثاق 2021 فقد حدد مسؤوليات الأساتذة والباحثين في وجوب أن يكون الأستاذ / الباحث مرجعاً من حيث الكفاءة والأخلاق والنزاهة والتسامح. كما يجب عليه -أثناء ممارسة وظيفته- أن يتصرف بحرص، واجتهاد، وكفاءة، ونزاهة، واستقلالية، وولاء، وحسن نية، من أجل المصلحة العليا للمؤسسات الجامعية والبحثية. (ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية، 2021)

وليتحقق ذلك، نصّ الميثاق المذكور على قائمة من الإلتزامات، لا يوجد من بينها ما يتعلق بأخلاقيات البحث العلمي إلا نقطة واحدة، قد وردت في جزء منها في الميثاق السابق (2010) وهي: "احترام عمل الزملاء والطلبة، وخاصة طلبة الدكتوراه، عن طريق الاستشهاد بالمصادر والامتناع عن أي شكل من أشكال السرقات العلمية" وهي الفقرة نفسها الواردة في ميثاق 2023 دون أي إضافات.

أما ما يخص الطالب فقد نص الميثاق على: "ألا يلجأ أبداً إلى الغش أو السرقة العلمية. إنّ العقوبات المتخذة ضده تستمدّ من التنظيم المعمول به ومن النظام الداخلي لمؤسسة التعليم العالي. ويعود اتخاذ هذه الإجراءات إلى المجلس التأديبي، ويمكن أن تصل العقوبات إلى الطرد النهائي من المؤسسة". (ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية، 2021)

نلاحظ إذن أن الانتهاك الوحيد الذي يشير إليه الميثاق في نسخته الثلاث، يتعلق بعدم الإلتزام بالأمانة والنزاهة العلميتين، وينص على عقوبة قد تصل إلى الطرد النهائي في حالة الغش من قبل الطالب، بينما ترتبط عقوبة الأساتذة والباحثين بالأخطاء المهنية وليس بانتهاك النزاهة العلمية.

خاتمة وتوصيات:

تهتم المؤسسات البحثية المختلفة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني سواء كانت جامعات أو مراكز بحث أو مجلات علمية بإصدار ميثاق أو دليل لأخلاقيات البحث العلمي يمثلها ويعبر عن الفلسفة الأخلاقية التي توطر البحث العلمي في نطاقها، وقد سلطنا الضوء في هذه الورقة العلمية على بعض الأمثلة والنماذج، وقدّمنا قراءة مختصرة لما جاء فيها من قواعد أخلاقية وآداب مهنية، وما يترتب

عنها من عقوبات في حال انتهاكها والإخلال بها، رغم أن بعض المواثيق –كما رأينا- لا تنص على أي عقوبات، وبعضها لا يوضح بدقة طبيعة الانتهاكات، ومن ثمّ طبيعة ما يترتب عنها من عقوبات بدقة. ومع وجود تلك المواثيق -سواء نصت أو لم تنص على العقوبات- تنتشر ظواهر لأخلاقية تمس بنزاهة ومصداقية البحث العلمي، وتسبب إلى المنتسبين إليه طلاباً وأساتذة وباحثين، يظل الإشكال قائماً حول ضرورة وأهمية تلك المواثيق ما دامت لا تمتلك الصبغة الإلزامية، فمجرد وجود ميثاق لأخلاقيات البحث العلمي في الجامعة ليس أمراً كافياً، ما لم يتم تفعيله على أرض الواقع بإدراج الصبغة الإلزامية المدعومة بقوانين رادعة تظال كل من ينتهك أخلاقيات البحث العلمي.

وبناء على كل ما سبق نخلص إلى التوصيات الآتية:

- تنظيم دورات تدريبية للطلبة والأساتذة حول قواعد النشر.
- تنظيم دورات وأيام دراسية لفائدة الطلبة المقبلين على التخرج.
- إدراج مقياس أخلاقيات البحث العلمي في كل مراحل التعليم العالي.
- التخلي عن ثقافة التسامح في الجامعة الجزائرية مع منتهكي القواعد الأخلاقية للبحث العلمي خاصة السرقة العلمية.
- اعتماد البرامج الإلكترونية الكاشفة للسرقات العلمية على مستوى كل جامعة وطنية.

المراجع:

- 1-ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 2-مايسة أحمد النبال ومدحت عبد الحميد: أخلاقيات البحث العلمي، دار النهضة العربية، بيروت، 2010.
- 3-فاطمة الزهراء ثنيو ومفيدة طائر: أخلاقيات البحث العلمي وإشكالية التوثيق في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلة التمكين الاجتماعي، مخبر التمكين والتنمية المستدامة في البيئة الصحراوية، الجزائر، مج 01، ع 04، ديسمبر 2019
- 4- دليل أخلاقيات البحث العلمي، جامعة إدلب: <https://idlib.university/wp-content/uploads/2021/04/>
- 5-جامعة سبها: ميثاق أخلاقيات البحث العلمي، ليبيا: <https://sebhau.edu.ly/ethics>

- 6- جامعة الملك خالد، أبها، المملكة العربية السعودية، الإطار الأخلاقي:
<https://www.kku.edu.sa/portfolio/5264>
- 7- الرابطة العالمية لبحوث الرأي العام: <https://wapor.org>
- 8- المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، دليل أخلاقيات البحث العلمي
<https://blog.ajsrp.com>
- 9- مؤسسة أوكسفام: <https://www.oxfamamerica.org>
- 10- مؤسسة راند: <https://www.rand.org/>
- 11- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية، الجزائر: <https://www.mesrs.dz/index.php/ethique-deontologie/charte-ethique-et-deontologie-ar>
- 12- معهد الجيزة العالي للهندسة والتكنولوجيا، ميثاق أخلاقيات وآداب البحث العلمي والملكية الفكرية: <https://www.gei.edu.eg/index.php/ar/ethics-of-scientific-research-and-intellectual-property>
- 13- ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية، 2010: <http://fsec-sg.univ-km.dz/files/chartear.pdf>
- 14- ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية، 2021: <https://www.mesrs.dz/index.php/ethique-deontologie/charte-ethique-et-deontologie-ar>
- 15- طارق قابيل: ميثاق مصري لأخلاقيات البحث العلمي، منظمة المجتمع العلمي العربي: <https://arsco.org/article-detail-32086-7-0>
- 16- ممدوح عبد العليم صوفان وآخرون: دليل أخلاقيات البحث العلمي، جامعة دمياط، مصر: <http://www.du.edu.eg/upFilesCenter/sci/1409491774.pdf>
- 17- قرار مجلس الجامعة العربية، تونس، 31 مارس/ آذار 2019 (القرار 772 د.ع) (30 - ج 3 - 2019/3/31).
- 18- اليونيسكو، الشريعة العربية لأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا، القاهرة، 2019: <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000372170>

19- Cortney Weinbau, and others: Ethics in Scientific Research: An Examination of Ethical Principles and Emerging Topics, RAND Corporation, Santa Monica, Calif, 2019

https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR2912.html

* للشرعة: وثيقة تحدد الإطار القيمي والمبادئ الواجب اتباعها والمسؤوليات المترتبة على اتباعها.
** منظمة أوكسفام: منظمة دولية غير حكومية مجالها العمل الخيري، جاء على موقعها الرسمي ما يلي:
Oxfam is a global organization that fights inequality to end poverty and injustice. We offer lifesaving support in times of crisis and advocate for economic justice, gender equality, and climate action. We demand equal rights and equal treatment so that everyone can thrive, not just survive. The future is equal.

المصدر: <https://www.oxfamamerica.org/>

1 -The RAND Corporation is a research organization that develops solutions to public policy challenges to help make communities throughout the world safer and more secure, healthier and more prosperous. RAND is nonprofit, nonpartisan, and committed to the public interest. <https://www.rand.org/>

2- جاء في التمهيد تعريف بدليل أخلاقيات البحث العلمي الذي تقدمه مؤسسة راند وبطريقة إنجازه: "تختلف أخلاقيات البحث العلمي حسب الانضباط والبلاد، وسعى هذا التحليل إلى فهم تلك الاختلافات. كان الهدف من هذا المشروع هو تزويد الباحثين والمسؤولين الحكوميين وغيرهم ممن يصنعون الأخلاقيات وتعديلها وإنفاذها في الأبحاث العلمية في جميع أنحاء العالم مع فهم كيفية إنشاء الأخلاق ومراقبتها وإنفاذها عبر التخصصات العلمية وعبر الحدود الدولية. استعرض المؤلفون الأدبيات من جميع أنحاء التخصصات العلمية وأجروا مقابلات مع خبراء في الولايات المتحدة وأوروبا والصين. كان للبحث دافعان:

(1) لإبلاغ الباحثين والجهات الراعية الذين يشاركون في الأبحاث في التخصصات العلمية الناشئة والذين قد يواجهون تحديات أخلاقية جديدة.

(2) لإبلاغ رعاة الأبحاث - بما في ذلك المسؤولون الحكوميون - الذين يرغبون في تشجيع الأبحاث الأخلاقية بدون تشجيع الباحثين عن غير قصد على متابعة أبحاثهم في ولايات قضائية أخرى. مؤسسة راند الأمريكية.

3 - "U.S. government personnel have had success in raising awareness and promoting training and self-monitoring in research communities".p. 59.

4- لمزيد من التفصيل ينظر القرار رقم 933 المؤرخ في 2016 المتعلق بالسرقة العلمية، فقد حددت المواد (26-34)، حيثيات السرقة العلمية التي يرتكبها الأستاذ الجامعي مهما كان نوعها وكيفية الإبلاغ عنها وإخطار مجلس الآداب. كذلك، مختلف الإجراءات المتبعة، أما المواد (35-38)، فقد نصت على العقوبات التي يمكن أن يتعرض لها الأستاذ الجامعي في حالة

ثبوت قيامه بجريمة السرقة العلمية. ويمكن للمتضرر من السرقة العلمية اللجوء إلى القضاء حسب ما تبينه المادة 38 من القرار.

بالإضافة إلى القرار الوزاري 371 المتضمن إحداث المجالس التأديبية في مؤسسات التعليم العالي، و المؤرخ في 11 جوان 2014م. ونص المواد من 168 إلى 172 من الأمر 03/06 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، و المؤرخ في 15 جويلية 2006، الصادر في الجريدة الرسمية 46، بتاريخ 16 جويلية 2006.

بالإضافة إلى القرار رقم 1082 المؤرخ 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، ودخل حيز النفاذ في 27 ديسمبر 2020، ويلغي القرار رقم 933 المؤرخ في 28 يوليو 2016 والذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

ويشمل القرار، في جملة من الأمر، العناصر التالية:

- 1- إدراج تعريف السرقة العلمية؛
- 2- النص على تدابير لمنع السرقة العلمية من قبل الطلاب والمعلمين والباحثين، بما في ذلك أثناء تدريب الدكتوراه وأنشطة البحث العلمي، وتنفيذ تدابير الرقابة التقنية؛
- 3- مراجعة إجراءات الفحص لمنع السرقة العلمية وفرض عقوبات على المخالفين.

تنص المادة 30 من القسم الثالث، الفصل الرابع من القرار على أن أي شخص تعرض لضرر من السرقة العلمية يحق له مقاضاة سارق العمل جراء الضرر الذي أصابه، ووفقاً لأحكام الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو عام 2003، بشأن حق المؤلف والحقوق المجاورة.